أصدقاء أوروبا الأعزاء في لبنان،

من منّا لا يفكر في هذه الأيام في العام الذي انقضى معبراً عن تمنياته ومتخذاً القرارات للسنة الجديدة؟ ويا له من عام في أوروبا ولبنان والمنطقة. فرغم التغييرات الأولية التي كانت تحصل في عام 2010، ما كان أحد في الأيام الأولى من عام 2011 ليتصور الجوار كما يبدو عليه في الأيام الأولى من كانون الثاني 2012. والأمر عينه ينطبق على أوروبا... فمن منّا كان يتوقع إقرار معاهدة حكومية جديدة بهذه السرعة؟

لقد كانت التغييرات غير المسبوقة في الأشهر الاثني عشر الماضية في آن عالية الوقع ومليئة بالتحديات والالتزامات وديناميكية. ومع وضع ترتيبات حكومية جديدة أو ترقبها في تونس وليبيا ومصر واليمن، يبرز لبنان كبلد شهد مرحلة انتقالية حساسة سلمية. وهذا دليل على مرونة التزام لبنان بالاستقرار في محاولة لجعل مؤسساته تعمل بشكل جيد واكتساب ثقة شعبه مع مواجهة التحديات التي طالما شهدتها البلاد بامتياز لعقود. ويعتبر مدى كون لبنان "ديمقراطية حقيقية" مسألة قابلة للنقاش، لكن الواقع يبقى أن لبنان مجتمع منفتح ومتحرر وديمقراطي أكثر بكثير من جيرانه العرب وقد كان كذلك دائماً. وهذه الأيام التي نعيشها هي للتفكير بشكل أكبر وأعمق، "فالديمقراطية العميقة" ديناميكية ودائمة الالتزام. و"الديمقراطية العميقة" ضرورية للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الملحة. و"الديمقراطية العميقة" ضرورية لمشاركة الجميع ولوضع قواعد المشاركة بصورة ملائمة.

وفي ديمقراطيات من هذا القبيل، يجب ألا يكون المواطنون قادرين على انتخاب زعمائهم وإزاحتهم بشكل منتظم من خلال الانتخابات الحرة والعادلة فحسب – ونحن كاتحاد أوروبي ملتزمون بقوة مع السلطات اللبنانية والمجتمع المدني في جميع مراحل الدورة الانتخابية، بما في ذلك النقاش الحالي الذي يتناول مشروع قانون الانتخابات – بل يجب محاسبة الزعماء من خلال قضاء مستقل ومجتمع مدني مزدهر ومعارضة برلمانية صلبة ووسائل إعلام حرة ومنفتحة، ومن خلال التزام منتظم ومباشر للزعماء مع مواطنيهم. ويجب المحافظة بشدة على حرية تكوين الجمعيات والتعبير. كما تعني "الديمقراطية العميقة" إيجاد رقابة ديمقراطية على القوات المسلحة والأمنية.

وهذه الأهداف جميعها هي محط دعمنا والتزامنا كاتحاد أوروبي بدوله الأعضاء السبع وعشرين تجاه شعب لبنان. إنها عملية صمم الاتحاد الأوروبي على دعمها في المنطقة في عام 2011 وما بعده. وقد دعت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون إلى "شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط" وإلى "استجابة جديدة لجوار متغير". ووضع الاتحاد الأوروبي مقاربة تقوم على

"المزيد للمزيد" (و"الأقل للأقل")، حيث أن التقدم/التراجع في الإصلاح سيؤدي إلى دعم أكبر/أقل على صعيد التمويل والتنقل والأسواق. وسوف تستمر هذه المقاربة في تحديد التزامنا حيال المنطقة في سنة 2012 وما بعدها.

وهناك في نظري مجموعتان على وجه الخصوص برزتا في سياق التغييرات في المنطقة في عام 2011 هما النساء والشباب. ففي جميع أنحاء المنطقة، أظهرت النساء دورهن الأساسي في الدعوات إلى التغيير. ففي حين أنهنّ كنّ في الماضي مبعدات بدرجة كبيرة عن العمليات السياسية، كان عام 2011 محطة صارخة تذكرنا بضرورة وجود النساء في صلب عملية صنع القرار السياسي لضمان تلبية السياسة احتياجات الشعب كله. والأمر سيان بالنسبة إلى لبنان، وأنتهز هذه الفرصة لأدعو إلى دفع قوي لإشراك النساء في جميع مستويات صنع القرار.

ومما لا شك فيه أن الأجيال الشابة كانت المحفز الأكثر وضوحاً لتطورات المنطقة في عام 2011. ولدينا هنا الأساس لجيل من الأفراد الملتزمين والناشطين سياسياً الذين يتولون مسؤولية مستقبلهم. إنه شغف ومهمة ترتب علينا جميعاً المسؤولية والفرصة لاستغلالهما خلال السنوات المقبلة وما بعدها. وهذا يتطلب مقاربات جديدة وطرق عمل مختلفة وخروجاً من الإطار التقليدي وإيجاد اللغة الملائمة للتواصل والفهم والتفهم. ويتطلب الأمر كذلك وجود شركاء وأصدقاء غير منحازين يمكنهم من خلال النصائح الفنية المساهمة في ترجمة الأفكار إلى خطوات ملموسة وتغذية أسس "ديمقراطية عميقة" مستدامة فعلياً.

إنّ لبنان بلد عظيم فيه العديد من التحديات والفرص، وهو يستحق لمرة أن يكون أقل انكشافاً وتعرضاً مما كان عليه منذ زمن بعيد. ويمكنه أن يكون ذلك البلد الذي هو بمنأى عن الاضطرابات والمزدهر بالاعتماد على إنجازات الأعوام الماضية، مما يجعله مثالاً لجيرانه برؤيته الواضحة لمجتمع حديث ومزدهر للمستقبل. لذلك فإن أمنيتي الأساسية لسنة 2012 هي أن يكون لبنان بمنأى عن العنف وألا تمتد النزاعات القائمة في المنطقة إليه وتطيح من دون أي داعٍ بما تمت إعادة بنائه بعناية عبر السنين. وإنني أتطلع للعمل الوثيق مع شركائنا اللبنانيين خلال السنة الجارية وأتمنى لجميع اللبنانيين سنة مليئة بالسلام والازدهار.

أنجلينا أيخهورست
سفيرة، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي